

نماذج الابتكار في المنتجات الإسلامية الواقع والرهانات - تقييم تجربة الجزائر -

سعيد بن شهرة^{1*}

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور (الجلفة)، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة الأعمال وتطبيقاتها
من أجل التنمية المستدامة، الجزائر

Models of innovation in Islamic products Reality and stakes - assess Algeria's experience -

Saidi Ben Chohra^{1*}

¹ Faculty of Economic, Business and Management Sciences, Zian Ashour University (Djelfa),
Laboratory of Quantitative Methods in Economic Sciences and Business Administration
Sciences and Their Applications for Sustainable Development, Algeria

ملخص:

إن المؤسسات المالية الإسلامية أصبحت اليوم بأمر الحاجة إلى محفظة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة للمتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية كإدارة المخاطر المرتبطة بأنشطتها المختلفة، وإرضاء العملاء ومواجهة المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقف على ماهية هذه المنتجات ومدى نجاعتها، وتهدف إلى تحليل الأسس النظرية والمفاهيمية المرتبطة بالمنتجات الإسلامية وربطها بواقع الجزائر، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم التوصل من خلال هذه الدراسة أن المنتجات الإسلامية لها دور كبير في تلبية شتى الأغراض التمويلية والائتمانية غير أن الجزائر ما تزال بعيدة جدا عنها.

الكلمات المفتاح: المؤسسات المالية؛ المنتجات الإسلامية؛ الابتكار؛ الجزائر.

Abstract:

Islamic financial institutions have become today, yesterday, the need for a diversified portfolio of financial instruments and products that allow them sufficient flexibility to respond to the requirements imposed by economic variables such as managing risks associated with their various activities, satisfying clients and facing competition from traditional financial institutions, and from here this study came to find out what this is. The products and the extent of their efficacy, and aims to clarify the theoretical and conceptual foundations related to Islamic products and link them to the reality of Algeria, where the descriptive and analytical approach was used, and it was concluded through this study that Islamic products have a major role in meeting various financing and credit purposes, but Algeria is still very far from it.

Keywords: financial institutions; Islamic products; Innovation; Algeria.

I- تمهيد:

تلعّب المنتجات المالية الإسلامية دورا هاما في دعم وتطوير سوق الأوراق المالية في سوق المنتجات المالية الإسلامية ، وجذب المتعاملين ورؤوس الأموال للسوق، وهذا من خلال مساهمتها في توسيع قاعدة الأوراق المالية في سوق المنتجات المالية الإسلامية ومن خلال التنوع والابتكار.

هذا التنوع في أدوات الصيرفة الإسلامية هو تنوع حقيقي لا صوري كما في أدوات الصيرفة التقليدية، حيث أنّها قائمة في الغالب على عقد واحد هو عقد القرض، في حين أنّ كل أداة من أدوات الصيرفة الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن الأداة الأخرى من حيث المخاطر والضمانات والتسعير . وعلى الرغم من إجماع الكل على أهمية الابتكار والتطوير المستمر للمنتجات المالية وعلى الشوط الكبير الذي حققته الصناعة المالية الإسلامية إلا أنّ هذا الاهتمام في الحقيقة لم يترجم حتى الآن إلى منهج علمي وعملي يتناسب وطبيعة هذه المؤسسات، فما زالت إدارات تطوير المنتجات بحاجة إلى مزيد من التخصصية والمهنية مقارنة مع غيرها من الإدارات في مؤسسات الصناعة التقليدية، حيث نجد أنّ غالبية المؤسسات المالية في الدول النامية بشكل عام والدول العربية والإسلامية بشكل خاص تتجه نحو كل ابتكار جديد يظهر في المؤسسات المالية المتقدمة، سواء كان ذلك مع وضوح معالمه وآليات العمل به وأسباب ظهوره وأوجه استخدامه، أو مع غموض معالمه وتعقد آليات العمل به وجهل أسباب ظهوره، الأمر الذي يؤدي إلى بذل الجهد والمال لتكريس تطبيقه وتنفيذه دون معرفة نتائجه .

على ضوء ما تقدم، تحتاج الصناعة المصرفية الإسلامية دائما إلى ابتكار وتطوير وتنويع أدواتها ومنتجاتها المالية، التي تمكنها من المحافظة على بقائها وتطورها في إطار مجابهة المخاطر التي تتعرض إليها و تحديات تضعها في مفترق الطرق نحو بناء منظومة قادرة على صناعة منتجات مالية موافقة للشريعة الإسلامية وبإمكانها تحقيق ميزة تنافسية مقارنة بالبنوك التقليدية.

الاشكالية:

ما هي المنتجات المالية الإسلامية وما مدى نجاعتها ؟ وما واقعها في الجزائر، وكيف يمكن للجزائر الاستفادة منها أكثر ؟ .

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع كل المعلومات والبيانات والاحصاءات من مختلف المصادر وعرضها وتحليلها.

محاور الدراسة: وبغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة، فقد تم تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية

المحور الأول : الأسس النظرية للمنتجات الإسلامية .

المحور الثاني : نماذج المنتجات الإسلامية وأساليب ابتكارها وانتقاداتها .

المحور الثالث : المنتجات الإسلامية في الجزائر الواقع والصعوبات والرهانات .

II- الأسس النظرية للمنتجات الإسلامية:

1- مفهوم المنتجات الإسلامية:

المنتجات المالية هي : الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لعملائها وهي في الحقيقة عقود معاوضة تهدف للربح بالنسبة للمؤسسة المالية ، وتقدم في المقابل خدمة ، على شكل عين أو منفعة للعملاء ، لكن لكي تحقق المنتجات أهدافها فهي تتجاوز الجانب القانوني في التعاقد لتشمل التسويق ومتابعة العميل والتعرف على احتياجاته ومحاولة المواءمة بينها وبين حقوق المؤسسة ومصالحها . وبالنسبة للمؤسسات الإسلامية فإن المنتجات يجب أن تستوفي جانبا آخر هو الضوابط الشرعية (السويلم، 2006، صفحة 21).

ويختلف المنتج المالي الإسلامي عن نظيره التقليدي من حيث اختلاف المعاملة وتركيبية المنتج احتساب الربحية ، فالثاني يعتمد على إقراض مبالغ مادية ، أما الأول فيركز على شراء أصل وبيعه للعميل ، كما أن المنتج المالي الإسلامي يتميز بالإبداع ويحل الكثير من المشكلات وله طريق عمل محددة ، ويتم إخضاعه للتقنية من خلال الأجهزة والبرمجيات(غربي، 2009، صفحة 223).

2- خصائص المنتجات الإسلامية :

تهدف المنتجات المالية الإسلامية إلى إيجاد منتجات وأدوات تتميز بالخصائص التالية :

2-1- المصادقية الشرعية :

ويقصد بالمصادقية الشرعية أن تكون المنتجات المالية الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن ، وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع ، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع(السويلم، 2006، صفحة 17).

2-2- الكفاءة الاقتصادية:

والتي تعني استخدام الموارد الاقتصادية بالكيفية التي تعظم المردود الاقتصادي والاجتماعي من ذلك الاستخدام ، وإنتاج تشكيلة مثلى من السلع والخدمات تتيح أقصى درجات الإشباع للحاجات(علي و نعمة، 2013، صفحة 12).

2-3- الابتكار الحقيقي:

يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا كما في منتجات الهندسة المالية التقليدية ، حيث أن كل منتج من منتجات الهندسة المالية الإسلامية له طبيعة تعاقدية وخصائص تميزه عن غيره من المنتجات الأخرى، سواءا تعلق الأمر بمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية الإسلامية هي ما يلي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار (خنيوة و موسى، 2011، صفحة 4).

3- أسس المنتجات الإسلامية :

3 4 - الأسس العامة :

✓ تحريم الربا والغرر :

يقصد بالربا في اللغة الزيادة ، والمقصود هنا هو الزيادة على رأس المال ، أما أدلة التحريم من الكتاب والسنة فهي كثيرة ، نذكر منها قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ﴾ ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "اجتنبوا السبع الموبقات" وذكر منها "الربا"، أما كلمة الغرر في اللغة فهي الخطر، وهو يتضمن أيضا معنى الخداع والتضليل، والغرر في

الاصطلاح هو ما كان مجهول العاقبة والذي لا يدري أيجعل أو لا يحصل ، ويكون في البيع وفي ثمنه (الصادق، 1993، صفحة 11).

إن الإسلام بتحريمه الربا والغرر إنما يهدف لمنع إضاعة المال واستغلال الآخرين وإهمال المصلحة العامة والعبث في أمور احتيالية أو وهمية ، وهو يدعو بدلا من ذلك إلى توجيه المال للمساهمة في الإنتاج الحقيقي (سعدي و لعلام، 2014، صفحة 4).

✓ حرية التعاقد :

يقصد بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون ، وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيود واحد وهو ألا تشمل عقودهم على أمور نهي عنها الشارع وحرمتها ، كأن يشمل العقد على الربا أو نحوه مما حرمتها الشريعة الإسلامية ، فما لم تشمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة القطع واليقين فإن الوفاء بها لازم ، والعائد مأخوذ بما تعهد به ، وإن اشتملت العقود على أمر حرمه الشارع فهي فاسدة ، أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرم منها (سعدي و لعلام، 2014، الصفحات 3-4).

✓ التيسير ورفع الحرج :

وقد عبر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم " المشقة توجب التيسير " وبقول الله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ ، ويظهر أثر هذه القاعدة واضحا التكاليف الشرعية حيث جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحا أمام العبد وجعل الأصل فيها من الإباحة ولم يضع من القيود الا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل (قندوز، 2007، الصفحات 30-31).

✓ التحذير من بيعتين في بيعة واحدة :

فلسفة المنتجات الإسلامية تقوم على أساس آخر وهو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة ، والنهي هنا ينصب على ما كان بين الطرفين ، لأنه صلى الله عليه وسلم نهي عن بيعتين في بيعة ، والبيعة إنما تكون بين طرفين ، فإذا تضمنت بيعتين علم أنها بين طرفين ، فإذا كانت إحدى البيعتين مع طرف آخر لم تدخل في النهي . وباختصار فإن أي بيعتين بين طرفين تكون محصلتهما بيعة من نوع ثالث ، ينبغي النظر إليها بمقياس البيعة الثالثة ، وفي هذه الحالة يكون الحكم تابعا لحكم البيعة الثالثة ، فإن كانت البيعة الثالثة ممنوعة شرعا كانت البيعتان كذلك (سعدي و لعلام، 2014، صفحة 4) .

✓ الاستحسان والاستصلاح :

والاستحسان هو ما يستحسنه المجتهد بعقله من غير أن يوجد نص يعارضه أو يثبتته ، وهو جريان المصالح التي يقرها الشرع ، أما الاستصلاح ، ومعناه الأخذ بكل أمر فيه مصلحة يتلقاها العقل بالقبول ، ولا يشهد أصل خاص من الشريعة بإلغائها أو اعتبارها (طرويا، 2014، الصفحات 69-70).

3 2 - الأسس الخاصة :

تتطلب الهندسة المالية الإسلامية وجود (مؤذن و زيد، 2014، صفحة 298) :

- **الوعي** : ونقصد به أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية ، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف.
- **المقدرة والالتزام (الالتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل)** : ونقصد بالمقدرة أو القدرة وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل ، وبالالتزام بالشريعة الإسلامية .
- **الإفصاح (بيان المعاملات وشفافيتها)** : ويقصد به بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات المبتكرة أو المطورة ، وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها.

III- نماذج المنتجات الإسلامية وأساليب ابتكارها وانتقاداتها:

1 - نماذج المنتجات الإسلامية :

لقد أفرزت الهندسة المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مجموعة من المنتجات المالية وهي:

1 1 - الأوراق المالية الإسلامية أو (الصكوك الاستثمارية الإسلامية):

➤ مفهوم الصكوك الاستثمارية الإسلامية: الصكوك الاستثمارية الإسلامية عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها وقد أصدرت من أجلها المعيار الشرعي رقم 17 "صكوك الاستثمار".

➤ أنواع الصكوك الإسلامية: بالرغم من تعدد وتنوع الصكوك الإسلامية إلا أننا سوف نختتم بالصكوك الأكثر انتشاراً واشتهاراً، وهي:

أ - الصكوك القابلة للتداول: وهي صكوك تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها، وهي:

✓ صكوك المضاربة: تقوم بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه (عجبنا فضل، 2011، صفحة 66).

✓ صكوك المشاركة: وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركات لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار (عبد الرحمان النجدي، 2010، صفحة 239).

✓ صكوك الإجارة: جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 137 (15/3) بشأن صكوك الإجارة، الذي يقصد به إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري قائم أو سيتم إنجازه يدر دخلاً، بتحويل الأعيان والمنافع التي تتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية، يمكن أن تجري عليها عمليات التبادل في سوق ثانوية، وعلى ذلك عرفت بأنها "صكوك ذات قيمة متساوية، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع ذات دخل" (بوداب، 2017، صفحة 540).

✓ صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد، وتكون الحصة المتفق عليها في العقد حصة مشاعاً من خراج الأرض (بوداب، 2017، صفحة 540).

✓ صكوك المساقاة: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة (بوداب، 2017، صفحة 541).

✓ صكوك المغارسة: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في غرس أشجار، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس (أبو بكر، 2009، صفحة 12).

ب - للصكوك غير القابلة للتداول:

وهي التي لا يجوز تداولها لأنها قائمة على الديون، وما كان هذا شأنه فلا يجوز تداوله، لأنه يفضي إلى تأجيل البدلين، وتمثل في:

✓ **صكوك السلم:** وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأسمال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك، ويكون بتقديم كامل قيمة السلعة المتفق عليها حال استلامها مستقبلا وفق الوقت ومواصفات متفق عليها (بوداب، 2017، صفحة 541).

✓ **صكوك الإستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك (ناصر و بن زيد، 2013، صفحة 75).

✓ **صكوك المراجعة:** هي صكوك متساوية القيمة تصدر لغرض تمويل سلعة مراجعة، بحيث تصبح هذه الأخيرة مملوكة لحامل الصكوك، وتعتبر عملية استصدار صكوك مراجعة ممكنا فقط في حالة السوق الأولى (عماري و سعدان، 2013، الصفحات 6-7).

1 2 - المشتقات المالية الإسلامية :

المشتقات المالية بشكلها الحالي محرمة شرعا لكن هناك من يرى أنه يمكن من خلال استخدام الهندسة المالية الإسلامية إيجاد بدائل للمشتقات المالية تحقق مزايا إدارة المخاطر وتكون متوافقة وتوجيهات الشرع الإسلامي، يستطيع النظام المالي الإسلامي الإفادة من ميزات وفوائد المشتقات المالية والمتمثلة في التوفير الكبير في تكاليف المعاملات، وفي إدارة المخاطر العامة والسيطرة عليها، وفي التكامل مع المنظومة المالية الدولية، والاستفادة من فرص استثمار الأموال الإسلامية، ومن فرص التمويل المتاحة في سوق رأس المال العالمي والذي تحتاج إليه الشركات والمؤسسات وكذلك حكومات الدول الإسلامية في تنمية اقتصاداتها، وحتى يتسنى لها ذلك لا بد من أن تعمل على تطوير مشتقات مالية إسلامية وفق الشروط التالية:

- يجب أن تكون المشتقات المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- يجب أن تحقق الفوائد والمنافع التي تحققها المشتقات المالية.
- يجب أن تكون قابلة للتداول في أسواق المال الدولية (الساعاتي، 1999، الصفحات 56-57).

1 3 - التوريق الإسلامي :

التوريق هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بمحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا، ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلا للمخاطر، وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك (شعبان و حميد، 2009، صفحة 9).

➤ أهمية التوريق في الصناعة المالية الإسلامية:

عملية التوريق الإسلامي تعد من الحلول العملية لتفعيل الأسواق المالية وأداة احترازية يستفاد منها في تطوير الأسواق المالية العربية الإسلامية وحمايتها من الأزمات، فهي إحدى الأدوات قصيرة الأجل الهامة التي يمكن الاستفادة بها في سوق النقد لتوفير متطلبات السيولة إلى جانب إدارة المخاطر بالصورة التي تحقق أهداف المؤسسات (بوداب، 2017، صفحة 542).

1 4 - التأمين التعاوني الإسلامي :

تعاون مجموعة من الأشخاص يتعرضون لخطر أو أخطار معينة يسمون هيئة المشتركين على تلافي آثار الأخطار وجبر الأضرار التي قد يتعرض لها أحدهم بتعويضه عن الضرر الفعلي الناتج عن وقوع هذه الأخطار، وذلك بالتزام كل منهم على سبيل التبرع بدفع مبلغ معين (القسط أو الاشتراك) تحدده وثيقة التأمين، وتتولى شركات التأمين إدارة عمليات التأمين واستثمار أموالهم نيابة عن الجماعة المشتركين مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال على الوجه المبين في العقد أو النظام بن عزوز و فلاق، 2011، صفحة 7).

1 5 - المنتجات التمويلية القائمة على الإجارة :

- **التأجير التمويلي :** يعرف أنه " أسلوب من أساليب التمويل بمقتضاه يقوم الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي ثم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يسلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجاريهم محددة للمؤجر كل فترة زمنية معينة مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل " (عبد العزيز، 2000، صفحة 80) .
- **التأجير التشغيلي :** هو التأجير الذي يقوم على تمليك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل للمالكه (البنك الاسلامي) في نهاية مدة الايجار ، ليتمكن المالك من اعادة تأجير الاصل لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفين بذلك (سعدي و لعلام، 2014، صفحة 10) .

2 أساليب ابتكار المنتجات الإسلامية : يرى المحللون أن أساليب ابتكار المنتجات الإسلامية إجمالاً ثلاثة كالتالي:

➤ المحاكاة (التقليد) لمنتجات غير إسلامية:

المحاكاة هي الأسلوب الأكثر ممارسة في واقع الصناعة الإسلامية اليوم، وهي تعني أن يتم سلفاً تحديد النتيجة المطلوبة، وهي النتيجة نفسها التي يحققها المنتج الربوي، ثم يتم توسيط سلع ليست مقصودة لا للبنك ولا للعميل، لمجرد الحصول على النتيجة المطلوبة، وهي هنا النقد الحاضر مقابل أكثر منه سواء كان المدين هو العميل أو البنك (السويلم، 2006، الصفحات 22-24).

➤ منهج التحوير:

يعتمد هذه المنهج بشكل كبير على منتجات مالية شرعية للوصول إلى منتجات جديدة، فيمكن الانطلاق من منتج واحد للحصول على منتج جديد، أو البدء بمنتجات أو أكثر للوصول إلى منتج واحد، وتؤدي هذه الطريقة إلى اشتقاق العديد من المنتجات المقبولة والتي يبقى فقط إعادة النظر في جوانبها الشرعية لأنه ليس بالضرورة أن نصل إلى منتج يراعي ضوابط الشريعة الإسلامية حتى ولو كان الأصل حالاً (سعدي و لعلام، 2014، صفحة 08).

➤ منهج الأصالة والابتكار:

يعتمد هذا الأسلوب على القيام بدراسة مستمرة لاحتياجات العملاء ثم العمل على تطوير الأساليب الفنية والتقنية المناسبة لها، تعتبر هذه الطريقة أكثر إنتاجية رغم تكلفتها المرتفعة والتي تتجه إلى الانخفاض إلى مستوى التكلفة الحدية للمنتجات المالية (لعمش، 2012، الصفحات 93-84).

وهذا المنهج يتطلب (الغالي، 2009، الصفحات 8-9)

✓ دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها

✓ وضع أسس واضحة لصناعة هندسة مالية إسلامية مستقلة عن مثيلتها التقليدية؛

✓ المحافظة على أصالة الصناعة المالية الإسلامية، والسماح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصادقية الشرعية؛

✓ يؤدي إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة؛

✓ يعتبر هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية، لذلك ينبغي وضع الخطط الجادة التي تحدد مسار الصناعة المالية الإسلامية بعيداً عن منهج المحاكاة إلى منهج الأصالة والابتكار، ثم يتم تطبيق هذه الخطة تدريجياً

3 - الانتقادات الموجهة للمنتجات الإسلامية :

للأسف بعض هذه المنتجات والأدوات المالية الإسلامية حدث لها بعض التشويه والخلط والتشبه بالشكل الذي عليه في المنتجات المالية والمصرفية التقليدية، حيث تحدث في بعض المنتجات المصرفية أخطاء في التطبيق تفقد المنتج الإسلامي شرعيته (الغالي، 2014، الصفحات 93-94).

فمن الانتقادات الموجهة للمنتجات المالية الإسلامية في مجال الفكر الهندسي المالي ما تقوم به من "أسلمة" للمنتجات المصرفية بإضفاء صبغة شرعية عليها، فهذا الأمر من شأنه الإضرار بصناعة المصرفية الإسلامية بشكل عام، إذ يجب التفريق بين إعادة التغليف المتطابقة مع الشريعة وبين تصنع الشرعية لمنتج ما، الحقيقة أنه في الوقت الحالي لا توجد الخبرة والمعرفة أو حتى السابقة الخاصة بهندسة منتجات مبتكرة وإسلامية بشكل كامل، لدرجة أنها تختلف بشكل جذري عن المنتجات التقليدية.

حيث أن الكثير من المنتجات السائدة في الصناعة الإسلامية اليوم لا تناسب إلا المسلمين فقط، لأنها مجرد تخريج أو إسباغ لثوب إسلامي على المنتجات غير الإسلامية.

هذه القضية وضعت صناعة المصرفية الإسلامية أمام تحد كبير ففي حالات عديدة تطرح منتجات إسلامية إلا أنه أو بنظرة أكثر عمقا لتلك المنتجات يتضح أنها منتجات تقليدية مخالفة للشريعة الإسلامية تم صبغها بصبغة شرعية (ضامن و حشايشي، 2014، صفحة 100).

إلا أن ما يعاب على البنوك الإسلامية حسبما كشفت عنها الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا مقرها ماليزيا) عن ازدياد انتشار ظاهرة المشتقات المالية الإسلامية، وقالت في دراسة لها بعنوان "المشتقات المالية والتمويل الإسلامي" إن معدل نمو هذه المشتقات يزيد على أي قطاع آخر من الأوراق المالية، وعزت التوسع في هذا الانتشار إلى مرونتها وسهولة استخدامها من حيث البيع والشراء من السلع والأصول، واعتبرتها من البدائل المفيدة للاحتفاظ بالسلع الرئيسية، غير أن المشتقات مازالت موضع تحفظ من قبل العلماء ورجال الدين، كونها تنطوي على الغرر، ومن جهة أخرى وفي مفارقة غريبة، شكلت عوائد استثمارات البنوك الإسلامية في الأدوات المالية التقليدية ثابتة العائد، حصصا كبيرة من إجمالي دخلها وصلت في بعض البنوك إلى 50 % من عوائدها، وأن معدلات السيولة بالبنوك الإسلامية ارتفعت بشكل كبير، ما يضع البنوك الإسلامية أمام تحد توظيف محافظ السيولة لديها وتحقيق معدلات ربحية مرتفعة، مما يدفعها للتوسع في استثمارات الأدونات وسندات الخزنة (والتي هي محل خلاف وجدل)، وهذا راجع لانتقاد البنوك الإسلامية لمنتجات وقنوات توظيف بديلة عن أدوات الدين الحكومي وبنفس المقومات، أي تكون قصيرة الأجل وسهلة التسيير، مما يزيد من الحاجة إلى سوق مواز لسوق الدين الحكومي ولكن بمقومات شرعية تحقق الهدف المطلوب للمصارف الإسلامية (الغالي، 2014، الصفحات 9-10).

IV- المنتجات الإسلامية في الجزائر الواقع والصعوبات والرهانات :

1 - واقع المنتجات الإسلامية في الجزائر:

1 4 - مسار الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

الجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية قامت بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزء من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر، أين اعتبرت الجزائر من الدول السبّاقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الأخرى، لكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط، حيث لم يتم اعتماد سوى بنكين إسلاميين، آخرهما حصل على الاعتماد سنة 2008.

ويتعلق الأمر بكل من بنك البركة الجزائري وهو أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه بتاريخ 20 ماي 1991 برأس مال يقدر بـ 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) بنسبة 44 %، ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) بنسبة 56 %، وفي إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات المصرفية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو "مصرف السلام الجزائري"، والذي باشر أعماله حديثاً من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، ويقدر رأسماله الذي تم افتتاحه بتاريخ 20 أكتوبر 2008 بـ 72 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 100 مليون دولار ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة، في حين لم يقيم بنك الجزائر باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات، إضافة إلى ذلك سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر AGB، التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه (بعزيز و مخلوفي، 2017، الصفحات 10-11).

كما قامت الجزائر بخطوات أخرى تتمثل في:

- صدور قانون رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والصادر في الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 24 مارس 2020، وطبقاً لهذا القانون فإن البنوك العمومية الجزائرية مرخص لها بتسويق 08 منتجات مصرفية إسلامية وهي: المراجعة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، السلم، الاستصناع، وحساب الودائع وودائع الاستثمار.
- إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للصناعة المالية الإسلامية من طرف المجلس الإسلامي الأعلى والذي سيعمل على منح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية.

➤ **موقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من السوق المحلية والعالمية** (بعزيز و مخلوفي، 2017، الصفحات 10-11):

➤ **حصة الصيرفة الإسلامية من السوق المصرفية المحلية:**

يتميز النظام المصرفي الجزائري بهيمنة البنوك التقليدية على النشاط المصرفي، إذ تمثل حصة المصارف العمومية من إجمالي الأصول المصرفية 85.9 %، في حين أن المصارف الخاصة تبلغ حصتها 14.1 % ولا تتجاوز حصة المصارف الإسلامية 2 % إجمالي النشاط المصرفي الجزائري، في حين أنها تمثل حوالي 15 % من النشاط المصرفي الخاص الذي تعرف فيه منافسة قوية خاصة من البنوك الفرنسية، والجدول رقم 1 يوضح تطور التمويلات والودائع في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية الخاصة في الجزائر في الفترة ما بين 2011-2013 بوحدة مليار دولار وسعر الصرف للسنوات الثلاث المذكورة.

الجدول 1: تطور التمويلات والودائع في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية الخاصة في الجزائر

تطور الودائع			تطور التمويلات			السنوات المصارف
2013	2012	2011	2013	2012	2011	
1.846	1.741	1.539	1.123	1.004	0.961	الإسلامية
11.5	10.214	8.535	7.781	6.294	6.299	التقليدية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير لسنوات لبنك الجزائر وبنك البركة ومصرف السلام الجزائر،

للسنوات 2011-2012-2013 .

➤ ترتيب الجزائر من حيث عدد المؤسسات المالية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة:

إن قيمة الأصول المالية الإسلامية في الجزائر هي أقل بكثير مما هو موجود في دول أخرى على غرار دول الخليج، فلقد بلغت قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 2.516 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 0.18 % من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية التي تقدر بـ 1349.6058 مليار دولار، وهي نسبة ضئيلة جدا لا تعكس فرص الاستثمار الحقيقية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

2 - التحديات التي تواجه المنتجات الإسلامية في الجزائر:

تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر تحديات ومعوقات في الفترة الراهنة تساهم في محدودية انتشار صناعة الصيرفة الإسلامية بها و تتمثل أساسا فيما يلي (بعزيز و مخلوفي، 2017، صفحة 13) :

- عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عمل هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى الخلط بين نظام التمويل الإسلامي والصناعة المالية التقليدية، مما دفع بالكثير من المسلمين أنفسهم إلى الاعتقاد بأن الأمر مجرد تحايل على الربا وأن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقنن وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح الذي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية؛
- البيئة التشريعية الموجودة في الجزائر هي بيئة تناسب عمل المصارف التقليدية وليس المصارف الإسلامية، أي أن البيئة غير جاهزة، وفي الغالب هي بيئة طاردة ورافضة لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق قواعد الشريعة الإسلامية؛
- عدم مراعاة بنك الجزائر للبنوك الإسلامية فيما يخص إصدار بعض القوانين والتعاملات رغم اختلاف المبادئ بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها، انطلاقا كما أنها تعاني إشكالية المواءمة مع البنك المركزي من أن الأحكام المتبناة من طرفها والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، والتي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباها، كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك، بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية، كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية؛
- مشكل عدم توفر الإطارات والكوادر البشرية الكفؤة، وذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في البنوك الإسلامية الجزائرية، حيث يلاحظ أن معظم موظفي وإطارات البنوك الإسلامية في الجزائر غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الإسلامي، هذا ما قد يؤدي بالبنك إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية والانحراف عن الأهداف والمبادئ المنوطة بالبنك؛
- غياب سوق نقدي ومالي إسلامي في الجزائر؛

- ضعف نظام الرقابة على المنتجات المصرفية الإسلامية، وعدم تطوير النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية
- عدم توفر مؤشرات خاصة لقياس أداء ونمو البنوك الإسلامية
- ضيق مجال عمل ونشاط البنوك الإسلامية في الجزائر.

3 - استراتيجيات تطوير المنتجات الإسلامية في الجزائر:

نظرا للدور والأهمية الكبيرة التي تلعبها الصيرفة الإسلامية في تعزيز تمويل المؤسسات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات المالية والمصرفية توفير جملة من المتطلبات لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، منها ما يتعلق بالجانب التشريعي ومنها ما يتعلق بضرورة تأهيل العنصر البشري الذي ستوكل له المهمة، ومنها ما يتعلق بضرورة الابتكار والتطوير وضرورة التكيف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر وكذا بمتطلبات تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، وتتمثل في (بعزيز و مخلوفي، 2017، الصفحات 14-15):

➤ تأهيل العنصر البشري :

- ✓ تأهيل الكفاءات الموجودة وتدريبها ودفعها للعمل على تطوير هذه الصناعة وإثمارها وجعلها منافسا حقيقيا للمنتجات التقليدية الموجودة في الساحة، على الرغم من فارق السن من حيث تاريخ ظهور الصناعتين، لأن الذي يسوق لهذه الصناعة هو الموظف الذي يتحكم فيها؛
- ✓ إنشاء مركز تعليمي وتدريب متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب و تخريج الإطارات المصرفية المؤهلة، وإذا لم يتسن ذلك في القريب العاجل، فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك في الجزائر؛
- ✓ قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدّة، ومركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة.

➤ الاهتمام بجانب الإبداع والابتكار :

- ✓ لا بد لهذه الصناعة الإسلامية أن تنتقل من طور المحاكاة والتقليد إلى مرحلة الإبداع والتطوير، وأن تنتقل من مرحلة منتجات تتطابق مع الشريعة الإسلامية إلى مرحلة منتجات تنطلق من الشريعة، وهي مرحلة أساسية تحتاج إلى الابتكار والإبداع، لأن التراث الإسلامي غني جدا، يسمح بالابتكار لما هو أبعد من الإحارة والإستصناع والمراجعة والسلم وغيرها من المنتجات والخدمات الإسلامية، حتى تصبح منتجات تعد بالملئات؛
- ✓ قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية، وتدعيم الابتكار المالي.

➤ التكيف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر:

- ✓ تكيف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية، بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين وتشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، من خلال سن قانون خاص يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية بالجزائر؛
- ✓ إن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها:

- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية؛
- قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية لهذا الأمر لإنجاحه، وهذا مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، ثم أخيرا البرلمان والحكومة للمصادقة وتنفيذ هذا القانون؛
- وضع إطار قانوني للمنتجات المصرفية والمالية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية والبورصة؛
- يجب على بنك الجزائر أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة مع نموذج البنوك الإسلامية بالنظر إلى الاختلاف والتميز في طبيعة عملها، وهذا دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب منه إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية، وبالتالي يمكن لبنك الجزائر في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية في جوانبها الأساسية.

➤ تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية:

- ✓ العمل على تأسيس الهيئات المحلية الداعمة حيث أن إنشاء مؤسسات البنية التحتية ضروري جدا، وذلك لمساعدة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على الارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة في عملها وبما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر وضبط عمليات الاستثمار وتحسين جودة محافظها الاستثمارية والمالية، وبما يمكنها بالتالي من الاندماج في النظام المالي العالمي، ويمكن أن تشمل هاته الهيئات الداعمة إنشاء لجنة عليا للفتوى والرقابة الشرعية، كعنصر حاكم في ترشيد القرارات وتطوير المنتجات وتوحيد الفتاوى؛ إنشاء مجلس أعلى للمالية الإسلامية، يعني بتقديم الاستشارات والخدمات التدريبية في مجال المالية الإسلامية والمسائل ذات الصلة؛ إنشاء هيئة لتصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية... إلخ؛
- ✓ ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، والتي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، وهذا مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)، والتي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، و المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى؛ ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بماليزيا، والذي يضع القواعد الاحترازية المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير لجنة بازل من جهة، ويراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية من جهة أخرى.

الخلاصة:

➤ النتائج المتوصل إليها:

- ✓ إن الصناعة المالية الإسلامية القائمة على مبدأ الابتكار الذي ترشده ضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، يعد من أفضل البدائل لتطوير الهندسة المالية التي توفر المنتجات والأساليب التمويلية التي تحقق أعلى درجات الكفاءة التخصيصية والاستخدامية للموارد، تلك الصناعة التي تنمو بمعدل 20% سنويا، والتي تجاوزت قيمة أصولها المالية 1.5 تريليون دولار بالإضافة إلى 390 مليار دولار كقيمة تراكمية لحجم سوق الصكوك الإسلامية العالمية
- ✓ التمويل الإسلامي بما يتيح من أدوات هو وسيلة لتمويل ومزاولة الأعمال بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فهي بديل أخلاقي لتمويل استثمار يتمتع بالنزاهة، والمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى أنها وسيلة تساهم في تنويع محافظ المستثمرين؛

- ✓ تعتبر صيغ التمويل الإسلامي من خلال المنتجات الإسلامية المبتكرة من الوسائل المثلى لتوفير الاحتياجات التمويلية في ظل المشاكل التمويلية بالصيغ التقليدية؛
- ✓ إن ما يعاب عن المنتجات الإسلامية هو ميولها الكبير نحو أسلوب تقليد ومحاكاة الأدوات والمنتجات التي توصلت إليها المؤسسات المالية الغربية التقليدية، وبذلك فتقليدها يشكل تهديدا للصناعة المالية الإسلامية
- ✓ إن الجزائر لازالت تمثل الاستثناء من حيث الإهتمام بهذه الصناعة مقارنة بالدول العربية والإسلامية وهو ما تعكسه قيمة أصول الصيرفة الإسلامية فيها، التي تعد أقل بكثير مما هو موجود في دول أخرى على غرار دول الخليج، كما أن قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تمثل 0.18% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية، وهي نسبة ضئيلة جدا، لا تعكس فرص الاستثمار الحقيقية في الصيرفة الإسلامية.

➤ التوصيات :

- ✓ ضرورة تأسيس مرجعية إسلامية عالمية تختص بتطوير المنتجات المالية في صناعة المصرفية الإسلامية، تتألف من كل الكيانات والجمعيات والمؤسسات التي تولي أهمية أكبر للبحث العلمي المتخصص في هذا المجال، والذي من شأنه أن يرفع من كفاءة وفعالية الأدوات المالية الموجودة والمبتكرة؛
- ✓ وجود وظيفة متخصصة (وظيفة مهندس مالي شرعي) ضمن المؤسسات المالية الإسلامية، مهمتها الأساسية العمل على تصميم وتطوير المنتجات المالية بناء على احتياجات السوق؛
- ✓ إدراج ملف العمل المصرفي الإسلامي ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية والمالية، وإعطائه المكانة اللائقة ضمن أولويات إصلاح الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ دراسة القوانين المنظمة لعمل المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية، والعمل على الاستفادة من تجاربها في هذا المجال وبخاصة الدول التي عرف نظامها المالي تشريعات وقوانين متعلقة بتنظيم العمل المصرفي الإسلامي؛
- ✓ إيجاد معالجات محاسبية تراعي خصوصيات المنتجات المصرفية والمالية المستوحاة من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن النظام المحاسبي والمالي الساري المفعول؛
- ✓ عقد المؤتمرات والندوات التي تبين مدى أهمية المنتجات المالية الإسلامية وضرورتها للمؤسسات المالية الإسلامية، مع البحث عن وضع أسسها الواضحة وحدودها وضوابطها؛
- ✓ ضرورة تخطي البنوك الإسلامية منافسة البنوك التقليدية في مجال طرح المنتجات الجديدة وتقديم العروض الجاذبة للعملاء، والمنافسة أكثر بابتكار الخدمات النوعية التي تسهل تقديم الخدمات المصرفية للعملاء؛
- ✓ لابد من اكتمال الأطر الشرعية، والتشريعية، والمؤسسية، والهندسية المالية حتى يتمكن مطورو المنتجات من ابتكار منتجات مالية إسلامية بالخصائص المذكورة؛
- ✓ تفعيل مقاصد الشريعة من مرحلة اقتراح المنتج إلى طرحه في السوق؛
- ✓ ضرورة التقويم الدوري للمنتج المالي الإسلامي بعد طرحه من حيث السلامة الشرعية، والفعالية؛
- ✓ فتح المجال أمام مؤسسات مالية ومصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لاستقطاب مزيد من المدخرين والمستثمرين الرافضين للتعامل بالفوائد الربوية.

الإحالات والمراجع :

1. آمال لعمش. (2012). ور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية. الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف.
2. بن ابراهيم الغالي. (2009). الابتكار المالي في البنوك الإسلامية الواقع والآفاق. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (09)، الصفحات 225-240.
3. بن ابراهيم الغالي. (2014). دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية. منتجات وتطبيقات الابتكار المالي للهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية (الصفحات 1-21). الجزائر: جامعة سطيف-1.
4. حمزة علي، و عبد الرحمان نعجة. (2013). الضوابط الشرعية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات الإسلامية. آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية (الصفحات 1-15). الجزائر: المدرسة العليا للتجارة.
5. رفع عبد الرحمان النجدي. (2010). المعايير الشرعية: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الامتياز للاستثمار. البحرين.
6. سامي السويلم. (2006). المنتجات المالية الإسلامية بين الابداع والتقليد. الصحيفة الاقتصادية، 21.
7. سعيد بعزير، و طارق مخلوفي. (2017). متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الصفحات 1-18). الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر-وادي سوف.
8. سليمان ناصر، و ربيعة بن زيد. (2013). دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية. دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات (الصفحات 55-75). الجزائر: جامعة الشلف.
9. سمير محمد عبد العزيز. (2000). التأجير التمويلي (المجلد 01). مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية بالاسكندرية.
10. سهام بوداب. (2017). صناعة الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات. الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية (08)، الصفحات 535-552.
11. صفية أحمد أبو بكر. (2009). الصكوك الإسلامية. المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول (الصفحات 1-16). دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
12. صليحة عماري، و آسيا سعدان. (2013). الصكوك الإسلامية: تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها. المؤثر الثامن للصناعة الإسلامية "آليات ترشيد الصناعة الإسلامية" (الصفحات 1-18). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بقالة.
13. عبد الحليم غربي. (2009). الابتكار المالي في البنوك الإسلامية واقع وآفاق. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الصفحات 219-235.
14. عبد الحليم غربي. (2009). الابتكار المالي في البنوك الإسلامية: واقع وآفاق. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (09)، الصفحات 231-251.
15. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي. (1999). نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية. مجلة الاقتصاد الإسلامي (11)، الصفحات 45-60.
16. عبد الكريم قندوز. (2007). الهندسة المالية الإسلامية. مجلة الاقتصاد الإسلامي (02)، الصفحات 15-35.
17. عبد الله علي عجبنا فضل. (2011). محددات إصدار صكوك الاستثمار الإسلامية من قبل منظمات الأعمال-دراسة حالة التجربة السودانية 1998-2011. السودان: مذكرة دكتوراه غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
18. علي بن عزوز، و صليحة فلاقي. (2011). نظام التأمين بين الرؤية التقليدية والرؤية الشرعية. الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل (الصفحات 1-18). الجزائر: جامعة غرداية.
19. عمر مؤذن، و عبد اللطيف زيد. (2014). الهندسة المالية الإسلامية و إنشاء سوق المال الإسلامي في الجزائر. التكامل الاقتصادي (04)، الصفحات 284-298.
20. فرح شعبان، و عبد الله الحرشي حميد. (2009). مدى إسهام التوريق في إحداث أزمة الرهن العقاري المصرفي والبدائل المطروحة في ظل أساليب التمويل الإسلامي. الأزمة المالية (الصفحات 1-17). الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
21. محمد الأمين الصديق. (1993). الغرر في العقود وآثاره في التطبيقات المعاصرة (المجلد 1). السعودية: البنك الإسلامي للتنمية.
22. محمد الأمين خنيوة، و حنان علي موسى. (2011). منتجات الهندسة المالية الإسلامية : الواقع والتحديات ومناهج التطوير. الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل (الصفحات 1-15). الجزائر: جامعة غرداية.
23. نذير طروبيا. (2014). الهندسة المالية الإسلامية كإستراتيجية لعلاج تصدع النظام المالي الدولي (رؤية تحليلية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون). التكامل الاقتصادي (02)، الصفحات 55-74.
24. هاجر سعدي، و لامية لعالم. (2014). دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية - العقود المالية المركبة نموذجاً - . منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية (الصفحات 1-16). الجزائر: جامعة سطيف.
25. وهيبه ضامن، و سلمى حشاشي. (2014). مدى مطابقة المظهر الخارجي للمنتج الإسلامي مع مضمونه الداخلي: التورق المصرفي نموذجاً. منتجات وتطبيقات الابتكار المالي والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية (الصفحات 87-112). الجزائر: جامعة سطيف-1.
26. عبد الحليم غربي، (2009)، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، جامعة سطيف، الجزائر.